الملخص

إن نمط العلاقة التنظيمية بين الحركة الاجتماعية وحزب الحركة هو انعكاس لتراث تنظيمي داخل الحركة الاجتماعية، سابق على إنشاء حزب الحركة. هذا التراث التنظيمي قد ينتج نماذج تنظيمية مختلفة، تؤثر على قدرة الأحزاب على المأسسة، ومن ثم البقاء السياسي.

أحد أهم أبعاد هذه المأسسة هو استقلالية الحزب التنظيمية. وقد ناقشت الدراسة ثلاثة أحزاب تنتمي لتيارات الإسلام السياسي، في مصر والمغرب وتونس. وتبين وجود ثلاثة نماذج تنظيمية مختلفة للعلاقة بين الحركة وحزب الحركة. وهي نماذج: الوصاية، الدمج، التمايز الوظيفي.

خلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت استقلالية حزب الحركة عن الحركة الاجتماعية التي أنشأته، كلما امتلك قدرة أكبر على المأسسة الداخلية، وهو ما قد يؤدي لارتفاع فرص بقائه سياسياً.

الكلمات المفتاحية: الاستقلالية، المأسسة، أحزاب الحركة، الحركة الاجتماعية، الإسلام السياسي.

ABSTRACT

The pattern of the organizational relationship between the social movement and the movement party reflects an organizational heritage within the social movement that preceded the establishment of the movement party. This organizational heritage may produce different organizational models, affecting the ability of parties to institutionalize, and thus political survival.

One of the most important dimensions of this institutionalization is the party's organizational autonomy. The study discussed three parties belonging to the currents of political Islam. It turns out that there are three different organizational models for the relationship between the movement and the movement party. They are models: multifunctional organization model, embodiment model and the functional differentiation model.

The study concluded that the greater the independence of the movement party from the social movement that established it, the greater its capacity for internal institutionalization, which may lead to a higher chance of its political survival.

Key Words: Autonomy, Institutionalization, Movement Party, Social movement, Political Islam.

مقدمة

اكتسبت ظاهرة الأحزاب السياسية التي خرجت من رحم الحركات الاجتماعية الدينية زخماً في الدول العربية، حيث تباينت مآلات تلك الأحزاب في مصر وتونس، والمغرب، والأردن، وغيرها.

تحاول الدراسة مناقشة الاستقلالية التنظيمية لحزب الحركة، عن الحركة الاجتماعية كأحد العوامل التي قد تكون سبباً في اختلاف مآلات الأحزاب التي ولدت من رحم حركات اجتماعية. ففي حين تحول بعضها لحالة احتجاج سياسي دائم، وصل إلى حد ممارسة العنف السياسي، بقي البعض الآخر نشطاً ضمن إطار سياسي يسمح لهم بممارسة العمل العام.

تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال بحثي رئيس هو: كيف يؤثر مدى التمايز بين الهوية التنظيمية لحزب الحركة والهوية التنظيمية للحركة الاجتماعية المنبثق عنها على قدرة الحزب على المأسسة؟

ينبع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، بيانها على النحو التالي:

أ- ما المقصود بمفهوم حزب الحركة؟

ب- ما المقصود بالاستقلالية التنظيمية لحزب الحركة؟

ج- ما النماذج التنظيمية الرئيسة التي تصف العلاقة بين الحزب والحركة؟

د- هل أثرت الهوية التنظيمية للحركات الاجتماعية على الهوية التنظيمية لأحزاب الحركة؟

مستوى التحليل في الدراسة مستوى مقارن، حيث يتم الاعتماد على اقتراب الشبكة social network وهو أداة منهجية تستخدم لوصف وتحليل بنية العلاقات، فهو يتصور البنية الاجتماعية كشبكات متصلة، فالخصائص العلاقية للبنية الاجتماعية تؤثر على خيارات الفاعلين، والشبكات مركبات تنظيمية تؤثر على تقاسم القيم والأطر والهويات، وتؤثر على فرص وقيود العمل الجماعي (Caiani, 2014, pp. 368-388).

فقد أشار Doug McAdam إلى تركيز العديد من الجهود البحثية على مرحلتي ما قبل وما بعد العمل الجماعي، وتجاهل النشاط الذي يحدث بينهما (McAdam, 2003, pp. 284-285).

وسوف تنقسم الدراسة إلى مبحثين، هما:

- **المبحث الأول:** أثر الحركات الاجتماعية على تطور أحزاب الحركة تنظيمياً
- **المبحث الثاني:** الاستقلالية التنظيمية لأحزاب الحركة

المبحث الأول

أثر الحركات الاجتماعية على تطور أحزاب الحركة تنظيمياً

قد تتأثر أحزاب الحركة بالعوامل الذاتية داخل الحركة الاجتماعية التي أنشأتها، باعتبار أن أحزاب الحركة هي خيار تنظيمي قد يتأثر بميراث سياسي واجتماعي سابق على نشأته ينتمي للحركة.

وبالتالي، فإن هذا الميراث قد يتحول إما إلى مورد فكري وتنظيمي يؤثر إيجاباً على نشاط الحزب، أو إلى عبء قيمي وتنظيمي، لا يستطيع الحزب معه الانتقال إلى ممارسة سياسية مختلفة عن ممارسات الحركة الاحتجاجية.

أولاً: مفهوم أحزاب الحركة

هناك تفسيران رئيسان لنشوء الأحزاب، أولهما هو النهج الاجتماعي الذي يشير لعدم تجانس المصالح والمجموعات الاجتماعية كمفسر لظهور الأحزاب، وبالتالي فإن الأحزاب تتشكل كدالة لأبعاد الصراع الاجتماعي، أو انعكاس تلقائي للمصالح الاجتماعية. هذا التفسير تجاهل أن المصالح هي متغيرات كامنة قد تتبلور أو قد لا تتبلور في شكل أحزاب (Boix, 2007, pp. 501–505).

أما النهج التنظيمي والمؤسسي فيفترض تعددية المصالح الاجتماعية، وصعوبة ترجمتها تلقائياً لأحزاب، ويشير لأهمية دور الهياكل المؤسسية وأدوار النخب السياسية في اختيار دوائر وأدوات التعبئة، فضلاً عن تأثير القواعد الانتخابية والدستورية. إلا أن هذا النهج لا يفسر انحياز الأحزاب لوجهة أيديولوجية معينة، ولا يستطيع تفسير التغيرات التنظيمية (Boix, 2007, pp. 505–511).

إن سياق نشأة الأحزاب قد يؤثر على التطور التنظيمي لها. فعلى سبيل المثال، الأحزاب الجماهيرية في الديمقراطيات الأقدم مثلت شرائح مجتمعية تطالب بالدمج، وخلق ذلك روابط مجتمعية قوية، فعكست الأحزاب التمايز المجتمعي (Biezen, 2003, pp. 30–49).

أما الأحزاب في آسيا وأفريقيا، فلم تحصل على استقلالها إلا متأخراً، وظهرت كحركات تحرر في الأصل، فافتقدت لعامل التراكم (Zeeuw, pp. 24–36)، وأنتجت تجربة التحول من حركات التحرير إلى العمل الحزبي أحزاباً ضعيفة تنظيمياً (Salih, 2003, p. 18)، لها أصل مؤسسي دون أصل اجتماعي (Szczerbiak, 1999, pp. 36–40).

الأحزاب قد تنشأ من خلال الاختراق أو الانتشار. يحدث الاختراق عندما يتوسع المركز باتجاه المحيط الاجتماعي الأوسع، فيميل إلى أحزاب ذات بنية مركزية. بينما يحدث الانتشار عند ظهور تكوينات اجتماعية منفصلة يتم دمجها لاحقاً في أحزاب تميل للهياكل اللامركزية بحكم طريقة نشأتها (Eleftheriou, 2009, pp. 3-4).

فمثلاً، نشأت حركة الطبقة العاملة عن طريق النقابات التي أصبحت قوية ومنظمة قبل وجود حزب العمل البريطاني. عندما ظهر الحزب، قدمت المنظمات النقابية إطاراً جاهزاً للتعبئة. وبالتالي كان إنشاء حزب العمل من خلال الانتشار القاعدي كتحالف فضفاض بين النقابات؛ دون عضوية مباشرة ولا أيديولوجية موحدة. كان هدفه الرئيس هو تمثيل رأي الطبقة العاملة. فكان خلال مرحلة التكوين حزباً ضعيفَ التنظيمِ بسبب الاعتماد على المنظمات "الراعية" الخارجية. بعكس حزب المحافظين، فكان حزباً مركزياً منظماً يتمدد بشكل مركزي دون الحاجة لمنظمة راعية (Maor, 1997, pp. 72-76, 87-91).

إن حزب الحركة الاجتماعية هو نتاج سياقه وطريقة نشأته، وهو أحد التطورات التنظيمية للحركة الاجتماعية ذاتها، التي تنتقل من مرحلة الاحتجاج غير المنظم، إلى مرحلة المأسسة (Wormsbächer, 2016, pp. 12-29).

حيث تشكل الحركات الاجتماعية في بعض الأحيان أحزاباً للحركة في حالة وجود مصالح جماعية غير ممثلة من الأحزاب القائمة. فضلاً عن عدة دوافع، منها اتساع المظلة الأيديولوجية للحركة، وتقدير الحركة لحجم الدعم المتوقع في ساحة المنافسة الحزبية، والإطار الدستوري والقانوني الحافز للولوج لساحة المنافسة الحزبية، ووجود قضايا وشرائح اجتماعية غير ممثلة في النظام الحزبي الحالي (Kitschelt, 2006, pp. 281-282).

أحزاب الحركة Movement political parties هي نوع من التنظيم الحزبي الذي يمتد بين الفضاء المفاهيمي للحزب والحركة (Richard Gunther and Larry Diamond, Types and Functions of Parties,, 2001, pp. 29-30)، قد يتسم بعدم وجود تفضيلات برامجية متماسكة (Gunther & Diamond, 2003)، وتفضيل مسار حركي هجين أو مزدوج يجمع بين أنشطة المنافسة الانتخابية والاحتجاج والتعبئة غير المؤسسية (Kitschelt, 2006, pp. 278-281).

ولعل هذا بسبب تأثره بالإرث التنظيمي السابق على وجود الحزب الخاص بالحركة الأم (Anria, 2014, pp. 7-11)، لاسيما مع وجود تداخل للعضوية بين الحركة الاجتماعية وأحزاب الحركة (Almeida, 2010, pp. 174-176).

ثانياً: الاستقلالية التنظيمية لحزب الحركة

تظهر إشكالية العلاقة بين الحركة والحزب. ويمكن أن أشير لستة أنماط على الأقل لهذه العلاقة، على النحو التالي:

1. التكامل، حيث يكون الحزب والحركة متطابقين تنظيمياً تقريباً، نتيجة تقارب أيديولوجي وتنظيمي وثيق للغاية.
2. التعاون بين الحزب والحركة بسبب التوجه السياسي أو التاريخ. مثل علاقة رجال الأعمال بالأحزاب المحافظة (Thomas, 2001, pp. 20-21).
3. السيطرة، حيث يسيطر أحدهما على الآخر نتيجة علاقة تاريخية تشمل تبادل المنافع والموارد (Thomas, Toward a systematic: understanding of Party-Group Relations in Liberal Democracies, 2001, pp. 281-283).
4. الانفصال الوظيفي بين الكيانين، حيث تتحدد العلاقة على أساس برجماتي يتأثر بالمصالح العملية.
5. التنافس، أي تسابق الحزب والحركة لحيازة التمثيل، مثل علاقة الأحزاب الخضراء والحركات البيئية.
6. الصراع بسبب انشقاقات أيديولوجية أو خلافات حول السياسات أو طرق تنفيذها (Thomas, Studying the Political Party–Interest Group Relationship, 2001, pp. 20-21).

ففي حالة أحزاب الحركة الاجتماعية قد لا تنفصم عُرى الارتباط تلقائياً بمجرد تشكل الحزب، بل قد تتوطد وتصل لدرجة التماهي بين الحزب والحركة في حالات عدة. وبالتالي قد تؤثر الحركة الاجتماعية على التطور التنظيمي لأحزاب الحركة. ويتوقف هذا على درجة تأثر الحزب الناشئ بإطار الحركة الهوياتي وإرثها التنظيمي، وقدرته على التكيف.

في الجانب التنظيمي، تتباين الحركات الاجتماعية في المساحة التي تتركها لأحزاب الحركة المنبثقة عنها. فبينما تسمح بعض الحركات لأحزاب الحركة بالانفصال التنظيمي عنها، والتركيز على

المساومة البرلمانية، وانتهاج الحلول الوسط، واستيعاب عناصر أكثر تكنوقراطية (Bomberg, 1992, pp. 161-163).

قد تجد حركات أخرى أن النزوع لمزيد من المأسسة باتجاه العمل الحزبي قد يقلل من تأثيرها. وبالتالي قد تميل للجمع بين المأسسة الحزبية وأنشطة الاحتجاج (Aminzade, 1995, pp. 18-28).

كما أن هياكل التعبئة المتاحة مجتمعياً قد تؤثر كذلك على قدرات التنظيم الحزبي (Lebas, 2011, pp. 247-252).

وبالتالي، تعد هياكل صنع القرار المستقلة عن الفاعلين الخارجيين ذات أهمية مركزية في استقلال أي حزب (Weissenbach, 2010, p. 35). فالحزب المؤسسي ينبغي أن يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ولا يعبر عن مصالح فئة معينة (Meleshevich, 2007, pp. 18-20)، حتى لا يكون إضفاء الشرعية على قيادة الحزب، والولاءات التنظيمية داخله واقعة خارج هياكل الحزب، حيث تكون الولاءات التنظيمية للمؤسسة الخارجية الداعمة، وليس للمؤسسة الحزبية ذاتها (Weissenbach, 2010, pp. 22-26).

على الرغم من أن كلاً من Panebianco و Huntington يعتبران الاستقلالية معياراً ضرورياً للمأسسة، فإن التمييز بين الاعتماد المؤسسي والترابط ليس واضحاً، بالنظر إلى أن الأحزاب قد تحتاج إلى رعاية خارجية، للمساعدة في عملية المأسسة (Randall & Svåsand, 2002, pp. 9-24).

قدرة الحزب على الاعتماد على روابطه مع الكيانات أو الروابط المجتمعية، قد يزيد من قدرته على الحفاظ على قواعد داعمة. يشدد Panebianco على أن دعم الحركة قد يساعد في بناء بنية تحتية حزبية، ولكنه مع ذلك يشير إلى أن تحرر الحزب من سيطرة الحركة هو دليل على قدرته على المأسسة والتطور (Bolleyer & Bytzek, 2013, pp. 773-789).

كذلك الثقافة التنظيمية الموروثة قد تؤثر على التطور التنظيمي، حيث يتم نقل نوع من الذاكرة الجماعية للحزب، ولهذا قد يكون من الصعب تغيير بعض الصفات التنظيمية. فأشكال الاحتجاج المعتمدة من الحركة قد تؤثر على سلوك الحزب السياسي. لذلك، تتأثر الاختيارات التنظيمية للحزب بهيكل وأفكار وقيود وموارد وحلفاء ومعارضي الحركة الموجودين مسبقاً. وبالتالي، فإن تاريخ الحركة قد يساعد على إنتاج انقسامات سياسية تلقائية للحزب الجديد قبل أن يشرع في نشاطه (Porta & Diani, 2006, pp. 150-154, 200-201).

ولفهم هذا التأثير ينبغي تحليل الحركات الاجتماعية نفسها، لفهم طبيعة روابطها مع الأحزاب، وفهم الحركة على أنها مجموعة من شبكات الأفراد أو الجماعات التي تتفاعل بشكل غير رسمي، حيث يتم تبادل الموارد من خلال الشبكات غير الرسمية. فالعلاقات الاجتماعية تثبط بعض مسارات العمل وتسهل أخرى (Diani, 2003, pp. 301–305).

دراسة هذه الشبكات يكشف عن خريطة الفصائل داخل الحزب، وطبيعته الأيديولوجية وبنائه التنظيمي، حيث تكشف بنية اتصالات الشبكة كيفية تنظيم الحزب فعلياً. وبالتالي إذا تم تحديد الفاعلين الرئيسين، يمكن رسم حدود الشبكة، وتحديد الفاعل الرئيس فيها، والتي قد تتمثل في قيادات أو هيئات صنع قرار معينة (Noel, 2012, pp. 2–4).

جدير بالذكر، أن الشبكات تختلف، والشبكات المهيكلة بشكل مختلف سيكون لها خصائص مختلفة؛ وبالتالي، بعض أنواع الشبكات ستكون أفضل من غيرها لتسهيل العمل الجماعي (Osa, 2003, pp. 77–80).

المبحث الثاني
الاستقلالية التنظيمية لأحزاب الحركة

قد يكون من المضلل افتراض صورة للحركات الاجتماعية ككيانات متجانسة، يتم تحديدها وتمثيلها من قبل قادتها. فهي كيانات ديناميكية للغاية، قد تتغير بمرور الوقت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية (Bayat, 2005, pp. 891 – 899).

إن تطور استراتيجية الحركات لا يتصل فقط بتغير السياق، بل موصول بالديناميات التنظيمية الداخلية وعمليات التعلم الذاتية لهذه الحركات (Drevon, 2017, pp. 3–6).

إن اختيار الحركة الاجتماعية لطبيعة علاقتها بالحزب هو قرار سابق على إنشاء الحزب، وبالتالي تحدد الحركة مدى استقلالية حزب الحركة من واقع أدبياتها. فهذا في الغالب ليس نتيجة لقضية تداولية بعد إنشاء الحزب.

ولكن هذا لا يمنع أن درجة الاستقلال قد تتسع أو تضيق، وقد يحدث الانفصال نتيجة عدم قدرة الحركة على تحمل خيارات الحزب وشعورها بتهدد قاعدتها الاجتماعية، أو رغبة الحزب في التخلي عن ميراث الحركة في تفاعلاته السياسية.

ويمكن أن ألخص مسألة التخصص الوظيفي في محور يشبهُ متصلاً، طرفه الأول "التنظيم الشامل المهيمن" وطرفه الثاني "التباين الوظيفي المستقل" حيث تتباين الحركات محل الدراسة في تموضعها داخل كل متصل.

وهناك عدة نماذج تنظيمية تصف العلاقة بين الحزب والحركة. وأفرق هنا بين ثلاثة نماذج تتصل بحالات الدراسة، وهي:

1) نموذج الوصاية، حيث تقوم الحركة بالإشراف على الحزب، مثل تجربة حزب الحرية والعدالة في مصر.
2) نموذج دمج الحركة في الحزب، حيث تتحول الحركة لحزب سياسي، وهو نموذج حزب النهضة.
3) نموذج التمايز الوظيفي، وهو نموذج حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح.

وسوف ألقي الضوء على كل نموذج، على النحو التالي:

أولاً: نموذج الوصاية أو التنظيم متعدد الوظائف

رفض حسن البنا فكرة التخصص الوظيفي، وأراد لجماعته طابعاً شمولياً (البنا، 1984، صفحة 181)، ككيان متعدد الوظائف (يوسف، 1994، الصفحات 50-51).

إلا أن هذا الكيان الشامل لم يكن محل اتفاق داخل الجماعة، فبينما فضل الجيل الأكثر اعتدالاً تحول الحركة لحزب سياسي خاضع للقانون، رأى الجناح الدعوي التنظيمي أن تحول الجماعة لحزب هو خروج على المشروع الذي بدأه المؤسس (تمام، 2007).

هذا الانقسام كان موجوداً في أغلب فترات الجماعة. فعقب قمع الحركة، وحين لم يبق فيها سوى ثلة قليلة عاصرت المؤسس الأول، وبحلول عام 1973، ظهرت ثلاثة رؤى للطبيعة التنظيمية للحركة:

1. الحركة الثقافية الفكرية: حيث نادى محمود عبد الحليم وعباس السيسي وعبد الحليم خفاجي بعدم إحياء الحركة، وتحويل نشاطها لطابع ثقافي وفكري، وانتقدوا السرية، ودعوا لحركة منفتحة مرنة تركز على الشباب.
2. التنظيم الهرمي السري: دافعت مجموعة مصطفى مشهور، إلى جانب أحمد حسنين وكمال السنانيري عن عودة الحركة ببنية داخلية قوية وتسلسل هرمي مشابه للجهاز السري. وباعتبارهم أعضاء سابقين في الجهاز السري، آمنوا بأهمية التنظيم الجيد، لإيجاد حركة منضبطة تمارس التأثير السياسي عبر إعادة تشكيل الجهاز السري.

3. الحركة السياسية: وهو فصيل الحل الوسط الذي تمركز حول عمر التلمساني، والذين أدركوا الحاجة لوجود الإخوان في خضم حركة إسلامية نابضة تفتقر إلى القيادة (Al-Arian, 2014, pp. 95-101).

قاد التلمساني الحركة إلى الاعتدال، وشدد على حاجة الحركة للاعتراف الرسمي والقبول. فكان الهدف الاستراتيجي في السبعينيات والثمانينيات هو إعادة بناء هيكلها، وإعادة تأسيس نفوذها (Rubin, 1990, pp. 29-34).

امتلأ مكتب الإرشاد بشخصيات لم يعاصروا البنا، وبينما مارس مشهور وحسانين والسنانيري نفوذاً تنظيمياً، وأظهروا اعتزامهم تأسيس وحدة سرية، بدأ ضخ شباب الجامعات. بحلول عام 1974، أعيد تشكيل الحركة ببطء، واجتذبت فصيل عبد المنعم أبو الفتوح من الجماعة الإسلامية، وبدأ ضخ عضوية من الشباب في هيكل الإخوان. أسس التلمساني المكتب السياسي داخل مكتب الإرشاد لموازنة تأثير الفصيل المحافظ، واستخدم الشباب للانخراط مع الدولة والمجتمع (Al-Arian, 2014, pp. 101-104, 158-171).

الطلاب الذين تأثروا في البداية بأعمال قطب، واستلهموا في بداياتهم النزوع السلفي الراديكالي مثلوا الكتلة الحرجة من الشباب التي جاءت لتؤثر على الحركة لعقود قادمة (Dokka, 2011, pp. 83-85).

وبدأت فكرة تشكيل حزب في التبلور. عام 1984، شكل التلمساني لجنة خاصة برئاسة صلاح شادي لإعداد مسودات لبرنامج حزبي. وظهرت مسودتان: مسودة حزب الشورى، التي نادت بإقامة الدولة الإسلامية. ومسودة حزب الإصلاح، وهي أقل إيديولوجية وأكثر برجماتية وتهدف لإصلاح الدولة، وهي المسودة الأكثر شعبية بين الدوائر الداخلية للإخوان، وخاصة الأجيال الشابة، التي بدأت في اختراق الحياة النقابية. وبدءاً من منتصف الثمانينيات، أصبحت الحركة قوة سياسية ومجتمعية، مع صعودهم في النقابات المهنية واتحادات الطلاب ونوادي أعضاء هيئة التدريس (Al-Awadi, 2004, pp. 82-95, 101-126).

تحول الإخوان لمنظمة شبه حزبية تعمل كحزب وكحركة دعوية. تألف الدعم المجتمعي من الطبقات الاجتماعية الدنيا في المناطق الحضرية وأعضاء الطبقات المتوسطة مثل المهنيين وخريجي الجامعات (Yildirim, 2010, pp. 200-213).

هذه الحركة اتسم طابعها التنظيمي بسمات يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. **أولوية الدعوة على المشروع الحزبي:** منذ إنشاء الحركة شرعت في إنشاء العديد من المؤسسات المجتمعية في مختلف الأنشطة الخدمية، مثل المساجد والمدارس والمستشفيات ومختلف دور الرعاية الاجتماعية، وهو ما أسهم في تعقيد هيكلها اللامركزي (Davis & Robinson, 2012, pp. 33–43).

لم تتخل الحركة عن مزج الدعوة الدينية مع النشاط السياسي، احتفظت بعقليتها المزدوجة، ولكن تم منح العنصر السياسي أهمية أكبر منذ بداية الثمانينيات (Elshobaki, 2012, pp. 112–114)، علاوة على أن وضع الجماعة كقائد للتنظيمات الإخوانية الإقليمية قلص فرص تحولها لحزب سياسي عادي، في ظل اتساع هويتها كتنظيم عالمي (تمام، الإخوان الديمقراطيون.. الأفكار، الخارطة، والعقبات، 2004).

تعثرت الدعوات الإصلاحية لمزيد من التطور التنظيمي، بما في ذلك تشكيل حزب سياسي، لإصرار المحافظين على أولوية المهمة الدينية للحركة (Pahwa, 2017, pp. 5–6).

في عام 1986، ظهرت مبادرة تشكيل حزب الشورى، ثم نادى عبد المنعم أبو الفتوح عام 1995 بتشكيل حزب آخر باسم الإصلاح. فشلت المبادرتان، ليس فقط بسبب رفض النظام، ولكن بسبب رفض الحركة. في عام 1996، شرع أبو العلا ماضي في مبادرة حزب الوسط. ونتيجة لذلك، تم استبعاد مئات الأعضاء من الحركة (Pevná, 2014, pp. 15–17).

وهو ما جعل مرونة الحركة أقل في السياق الثوري التعددي، لأن منطق الحزب السياسي يجعل التوصل لحلول وسط أسهل من منطق الحركة الدينية السرية (الشوبكي، 2014).

2. **الشبكة الخدمية اللامركزية الكثيفة:** شكل الإخوان شبكات خدمية ضخمة (Caromba & Solomon, 2008, pp. 119–121). كانت قدرة القطاع الإسلامي الموازي هائلة، وجعلت من الصعب على النظام أن يضاهيها أو يسيطر عليها (Hoffmann, 2011, pp. 80–82). مما عزز النفوذ والشرعية الاجتماعية (al-Awadi, April–June 2009, pp. 218–226). فكان طبيعياً أن تكتسب الحركة القدرة على إدارة حملات انتخابية منظمة للغاية (Blaydes, 2011, pp. 157–159).

3. **ضبابية التعريف ورفض التقنين والرسمية:** ظلت الحركة كياناً غير قانوني رسمياً. كانت في حالة فراغ قانوني كامل (Weber, pp. 516–521).

تميزت الجماعة بطبيعتها غير الرسمية، وعدم تعريفها لحدود نشاطها، فهي ليست جمعية أو حزب؛ ليست خارج النظام أو جزء منه، محظورة رسمياً من السياسة المؤسسية ولكنها تشارك في الانتخابات. المشكلة الأكبر جاءت بعد تغير البيئة السياسية، حيث قاوموا التقنين، وأشهروا جمعية وهمية وأبقوا على الجماعة الأصلية خارج نطاق القانون (Vannetzel, 2016, pp. 41–48).

مؤسسو هذه الجماعة الوهمية كانوا بعض أعضاء الحركة من مستويات تنظيمية عدة، ولكنهم ليسوا كل أعضائها، فبقي كيان الجماعة خارج إطار المراقبة والمساءلة والمحاسبة (المجيد، 2013).

فلسفة بناء الحركة ككيان عقائدي سري مغلق، جعلها ترفض التقنين، وتعتبر نفسها فوق الدولة (الشوبكي، هل سيعود الإسلاميون للسلطة؟، 2013).

فالقانون تعارض مع رغبة الحركة في القيام بوظائف شاملة. لأنه يمنع الجمعيات التي يتداخل نشاطها مع هيئات أخرى مثل الأحزاب والنقابات والشركات، من ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي أو السعي للربح أو العمل التجاري أو المهني، ومن هنا فإن جوهر القانون يتناسب مع طابع التقسيم الوظيفي (رشوان، 2012).

4. **طغيان التيار المحافظ:** تم بناء الحركة لفترات تاريخية طويلة ككيان محظور معارض. بعد أحداث يناير 2011 لم يعد هناك كيان يتحدون ضده، وبالتالي عقلية الضحية لم تعد مناسبة (Farag, April 2012, pp. 219–221).

فقدت المعايير الهرمية القوية وأولوية البقاء التنظيمي مبرراتها. طالب الجيل الجديد والإصلاحيون، بإصلاحات داخلية ومساحة أكبر في عمليات صنع القرار، ولكنهم اصطدموا بالفصيل القطبي الرافض لتغيير المسار السري المنغلق إلى مسار أكثر علنية واستيعاباً (Drevon, 2017, pp. 10–13). فضلاً عن غلبة الطابع غير السياسي لعلاقات السلطة الداخلية (نافعة، 2013)، وتحول التنظيم لجهاز فحص لمدى التزام الأعضاء (Munso، 2001، الصفحات 497–501).

اقتربت الحركة من وضع الطائفة. أوجدت مجتمعها الخاص المغلق بمعانيه ورموزه وشعاراته وأولوياته، والتأكيد المتواصل لخصوصيته واستثنائيته وانفصاله عن المجتمع (تمام، هل أصبح الإخوان (طائفة) دينية ذات مطالب خاصة؟، 2010).

5. **المركزية الشديدة وضعف الشفافية الداخلية:** تمكنت الحركة من الحفاظ على وحدتها بسبب هيكلها التنظيمي، الذي يضمن مركزية عملية صنع القرار، والطاعة المطلقة من جانب الأعضاء (Arafat, 2017, pp. 75-76).

وبعد انتفاضة 2011، ظهر أن الحركة لم تكن مستعدة لتجربة الحزب الحاكم، حيث اتخذت القرارات بطريقة غير شفافة من قبل دائرة قيادية ضيقة (Pioppi, December 2013, pp. 58-60). أكد هذا جمال حشمت القيادي في مجلس الشورى والهيئة العليا للحزب والهيئة البرلمانية، الذي أشار لندرة المعلومات واحتكارها في دوائر صنع قرار معينة (حشمت، 2017، صفحة 4).

6. **طغيان الجناح العسكري:** في الثلاثينيات، تم تشكيل الجهاز السري، كان عليهم واجبات دينية صارمة، وتدريب بدني شاق، تجنبوا المجتمع وعاشوا سراً (Rinehart, 2009, pp. 975-982).

هذا الجهاز لم يختف، وكانت له تجليات في فترات تاريخية تالية. من هذه التجليات حادثة جامعة الأزهر أو ما أشير إليه في الصحف بقضية ميليشيات الأزهر، ففي عام 2006، وبعد عرض لفنون الدفاع عن النفس من قبل أعضاء الإخوان في جامعة الأزهر، أبدت الحركة استعدادها لإرسال عشرة آلاف مقاتل لمساعدة حزب الله في لبنان. ثم صرح عصام العريان أنه حتى إرسال مائة ألف مقاتل مدرب لن يكون مشكلة. لم تنكر الحركة التدريب السري العسكري الذي يحدث ليلاً في النوادي. أنشأ الإخوان أيضاً "الفرقة 95 إخوان"، والتي وضعت تحت تصرف القيادي أسامة ياسين، وقامت بمهام أمنية في ميدان التحرير في 2011 (Arafat، 2017، الصفحات 76-77).

اللافت أن الأزمات التنظيمية الداخلية في ظل وجود جناح عسكري داخل الحركة جعلها تنحو سريعاً لعسكرة أي نزاع. كما حدث عند ضعف سلطة البنا، حيث تمكنت عناصر الجهاز السري من التنافس على السلطة داخل الحركة (Matesan, 2014, pp. 389-391). وبعد الإطاحة بهم من السلطة في 2013، انهار التسلسل الهرمي المركزي، لتصبح أكثر عنفاً (Loukas, 2016, pp. 47-49).

فشل حزب الحرية والعدالة لأن الحركة التي أنشأته أعجزته عن أداء وظيفته بشكل مستقل، واختزلته في أداء أدوار سياسية شكلية (Vannetzel, The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure, 2017, pp. 211-221).

اعتبر التنظيميون إنشاء الحزب ضرورة بسبب تغيير النظام الانتخابي، وحجز ثلثي المقاعد لمرشحي الأحزاب. وبالتالي، احتاجت الحركة الحزب كخيار تكتيكي. هذه السمات التنظيمية للحركة، جعلت عملية التمايز بين الحركة والحزب مسألة شبه مستحيلة. ويمكن التدليل على ذلك من خلال عدة نقاط على النحو التالي:

1. **طريقة إنشاء الحزب:** انطوت عملية تأسيس الحزب على عدة مفارقات أكدت تبعية الحزب للحركة، منها:

أ- اختيار القيادات في لحظة التأسيس: عين المرشد محمد بديع النائب سعد الكتاتني للإشراف على إنشاء الحزب. ثم قام مجلس شورى الإخوان باختيار قياداته (Wilmot, 2015, pp. 386-388).

وبالرغم من حرص الحركة على انتقاء المؤسسين من عضويتها العاملة المحافظة، فإنها لم تمنحهم حق اختيار رئيس الحزب ونوابه والأمين العام، وحرصت أن يكون أول رئيس للحزب ونوابه والأمين العام، حقاً أصيلاً للفصيل التنظيمي داخل مكتب الإرشاد (بان، 2014).

وتم الإعلان عن قادة الحزب من جانب الحركة، والإشارة أنهم سيتنحون عن وظائفهم في مكتب الإرشاد (Wickham, 2015, pp. 169-176).

ب- استنساخ المعايير التنظيمية المحافظة للحركة داخل الحزب: ظهر هذا في اختيار رئيس الحزب للمرة الثانية، بعد استقالة مرسي. حيث خاض التيار المحافظ معركة، قبل أول انتخابات لاختيار رئيس الحزب والأمين العام، عبر الاتصال بأعضاء المؤتمر العام، لحثهم على اختيار الكتاتنى رئيساً للحزب، مقابل تسويق رموز التيار الإصلاحي لانتخاب عصام العريان، لتأتي النتائج مؤكدة سيطرة التيار المحافظ (بان، 2014).

كشفت عمليات توجيه الأعضاء عن رغبة التيار المحافظ في السيطرة على مفاصل الحزب التنظيمية (Vannetzel, The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure, 2017, pp. 224-226).

ج- **التأسيس للتداخل الوظيفي مبكراً:** أكدت إحدى المراجعات التي صدرت عن الحركة أن الحزب كان أسيراً للجماعة، منفذاً لتكليفاتها وليس حزباً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه

(تقييمات ما قبل الرؤية- الجزء الأول، 2017، الصفحات 15-19). تم اختيار قادة مكاتب الحزب في المحافظات والمراكز من بين التنظيميين في الحركة من ذات المستويات التنظيمية (Vannetzel, The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure, 2017, pp. 223-224). فكان هناك تداخل بين صلاحيات الحزب والحركة، سواء في اختيار القيادات، أو المرشحين للمقاعد البرلمانية والحزبية (تقييمات ما قبل الرؤية- الجزء الأول، 2017، صفحة 20).

د- **إهمال نواب البرلمان:** تم الامتثال لقواعد الترقي نفسها كما يحدث في الحركة. تم إعطاء الأولوية للولاء التنظيمي على التخصص السياسي. فتم استبعاد كثير من النواب من أجهزة الحزب القيادية، بالرغم من أنه من المفترض أنهم الجناح السياسي للحركة (Vannetzel, The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure, 2017, pp. 223-224).

هـ- **تمثيل الشباب والمرأة:** كان لافتاً عدم وجود تمثيل للشباب أو النساء في المناصب القيادية في الحزب، رغم مشاركة ما يقرب من ألف امرأة في الهيئة التأسيسية للحزب. هيمن المحافظون على جميع المناصب القيادية مثلما هو الحال في الحركة (العناني، 2011).

2. **عضوية الحزب:** كان ما يقرب من 80% من الأعضاء المؤسسين للحزب البالغ عددهم حوالي 9000 عضواً ينتمون إلى الحركة، مما أدى لطمس الحدود بين الكيانين (Wilmot, 2015, pp. 386-388). كما سعت الجماعة أن يكون معظم مؤسسي الحزب من أرقى رتبة تنظيمية داخل الحركة، وهي شريحة الأعضاء العاملين، ممن يحظون بثقة التيار المحافظ، المتحكم في تصعيد الأعضاء، عبر لجنة التربية (بان، 2014). كما صدرت تعليمات لأعضاء الحركة بالتصويت لمرشحي الحزب ومنعوا من الانضمام لأي حزب آخر، وتم طرد الأعضاء الذين لم يمتثلوا لهذه التوجيهات (The Egyptian experience of the Muslim brotherhood in power 2012-2013, 2015, pp. 7-11).

3. **خطاب الحزب:** على الرغم من تعريف الحزب لنفسه بأنه حزب مدني، كان للجوانب الدينية حضور كبير في برنامجه (Ardovini, 2017, pp. 164–167). ولم يتم تمييز هوية الحزب عن هوية الجماعة في البرامج، كما قدم الحزب بتعريف نفسه في بيانه التأسيسي على أنه جزء من الحركة (Vannetzel, The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure, 2017, pp. 221–223). ويبدو أن ظهور حزب النور السلفي كان له أثر في عدم تحول حزب جماعة الإخوان لمواقف أكثر وسطية بعيدة عن اليمين الديني. لم يتخلّ الحزب عن الخطاب الأخلاقي، بسبب المنافسة الانتخابية مع حزب النور، بل إن الخطاب القطبي تم استدعاؤه بعد القمع اللاحق للحركة (Pahwa, 2017, pp. 1–4, 9–14).
4. **اختيار المرشح الرئاسي:** بعد إنشاء الحركة للحزب، كان من المفترض أن تقصر نشاطها على الجوانب الدعوية، وأن تترك النشاط السياسي للحزب، إلا أنها واصلت التدخل في العملية السياسية وإدارة الحزب. فمثلاً، لم يكن المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام، عضواً في حزب الحرية والعدالة، وبدا ترشيح الحركة له في انتخابات الرئاسة انتقاصاً من قدر الحزب، ودليلاً على أن هياكله التنظيمية ليست سوى واجهة قانونية، وأن مكتب الإرشاد مازال هو صانع القرار السياسي. علاوة على أن التزام أعضاء الحركة بالبيعة الدينية للمرشد انتقص من حيادهم، وشكك في استقلالهم (نافعة، الرئيس والمرشد (1–2)، 2012).
5. **الأدوار السياسية العلنية للمنتسبين للحركة:** تكررت في وسائل الإعلام تحركات وتصريحات تتعلق بأدوار سياسية مباشرة لاثنين من قادة الحركة، وهما خيرت الشاطر نائب المرشد العام، وحسن مالك رجل الأعمال الذي ترأس الجمعية المصرية لتنمية الأعمال (ابدأ). فبالرغم من أنهما لا يشغلان أي منصبٍ رسميٍ في أجهزة الدولة، ولا في حزب الحرية والعدالة، إلا أن ما صدر عنهما من تصريحات وتحركات، جعلهما أحد أبرز الفاعلين في النظام السياسي. وحتى على الصعيد الخارجي، لعبا أدواراً دون تفويض رسمي أو انتخابي (رشوان، الشاطر ومالك وحدود الأدوار، 2012).
6. **إدارة الحركة للأزمات السياسية واستبعاد الحزب:** الحزب المفترض أنه الكيان السياسي المختص بإدارة أزمة 2013 تنحى تماماً، بينما أدارت الحركة الأزمة دون تدخل الهيئات أو الشخصيات

القيادية في الحزب. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى اللقاء الذي قام به المبعوثون الدوليون الأربعة مع خيرت الشاطر في محبسه أثناء محاولتهم إيجاد مخرج من الأزمة. والاجتماع الطارئ لمجلس الشورى العام للجماعة في مسجد رابعة العدوية، الذي شهد خلافاً حول طريقة إدارة الأزمة، وتبلور اتجاهين داخل الحركة: الأول تقوده المجموعة التي تضم خليطاً من أعضاء مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام وبعض مساعدي الرئيس، وهم الأكثر تشدداً. والاتجاه الثاني، مركزه هو خيرت الشاطر، الذي كان أكثر حرصاً على حل الأزمة. لم يكن للحزب دورٌ مؤسسي في هذه المفاوضات (رشوان، ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان؟، 2013).

ثانياً: نموذج دمج الحركة في الحزب السياسي

ظهرت النهضة بمسمى الجماعة الإسلامية عام 1972، كحركة دينية، ثم تحولت لحركة الاتجاه الإسلامي عام 1981، وفي عام 1989، تحولت لتصبح حركة النهضة لاغتنام فرصة الانفتاح السياسي بعد انقلاب زين العابدين بن علي عام 1987 (Affan, 2016, pp. 3–5).

ويمكن ملاحظة أن قرار الفصل بين الدعوة والسياسة لم يكن حديثاً. رأى الغنوشي أن المشروع الإصلاحي الشامل يمكن من الجانب التنظيمي أن يعمل على جبهات متنوعة مستقلة مع اتحاد المرجعية، فيكون الفصل وظيفياً وليس فكرياً عقيدياً (الغنوشي، 2000، صفحة 45). فكان من الطبيعي أن يتم إعمال خيار التخصص في العمل السياسي في مؤتمر الحركة العاشر، حيث تخصص الحزب في العمل السياسي، وترك للمجتمع المدني بقية مجالات الإصلاح (البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة، 2016، الصفحات 5–6).

الفصل بين الدعوة والسياسة أو التخصص، كان إحدى استراتيجيات النهضة لتجنب الاتهام باستخدام الدين لأغراض سياسية (Hajar, 2017, pp. 37–40). فرغبت الحركة في التحول لتصبح حزباً سياسياً محافظاً (McCarthy, 2015, pp. 448–451). استكمالاً لإدراكها المبكر بضرورة إجراء تغييرات جوهرية على صورتها كفاعل إسلامي (Pfeifer, 2019, pp. 493–497). وقد اتسمت الحركة بعدة سمات يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. **نبذ الخيار الثوري**: نبذت النهضة الخيارات الثورية مبكراً. منذ مرحلة المواجهة مع نظام بورقيبة ومحاكمة 1981، مالت الحركة للمرونة، والانفتاح على الديمقراطية، والتوافق، والنضال ضد الاستبداد السياسي، والمشاركة من أجل التداول السلمي للسلطة. كما أدارت تقييمات متتابعة

خلال مؤتمرات دورية (في 1995 و2001 ثم في 2007)، مكنتها من مراجعات أفضت الى التأكيد على المنهج المدني السلمي المتدرج (اللافي، 2016).

2. **التأثر باليسار**: كان تأثير الحركة اليسارية واضحاً على التكتيكات التنظيمية والتعبوية للحركة. اعتمدوا على تجربة التعبئة النقابية الماركسية، للتوسع في الجامعات والمدارس والنقابات العمالية في السبعينيات (Zhang, 2020, pp. 58–65).

وجود مدرسة يسارية تونسية لها حضور شعبي وميداني، فرض على النهضة الاشتباك مع الأفكار الفلسفية للمدرسة اليسارية، دراسة علاقة الإسلام بنظرية الطبقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي، حقوق العمال والفلاحين، علاقة الدين بالاستبداد، وانفتاحاً على قضايا شكل الدولة وفلسفة الحكم وحقوق المواطنة (الغرباوي، 2020).

3. **المراجعات المبكرة للأداء التنظيمي**: تعرضت الحركة في التسعينيات لاجتثاث كبير، لكنها في مراجعاتها حملت نفسها المسئولية عن المواجهة، وفهمت أهمية النخب وتأثيرها في الرأي العام (البغدادي، 2016).

4. **عدم إهمال البناء التنظيمي خلال فترات القمع**: خلال موجة الاضطهاد في أوائل التسعينيات، تم إزاحة الهياكل التنظيمية من تونس إلى الدول الغربية (Zhang, 2020, pp. 142–147). وقبل انتفاضة 2010–2011 بدأ تحقيق داخلي بخصوص مستقبل الحركة شارك فيه 350 شخصاً من حركة النهضة. خلال المناقشات ظهر اتجاهان: اتجاه حرص على إحياء النشاط السياسي، بينما فضل الآخر المشروع الاجتماعي (Wolf, 2017, pp. 114–122). وبالتالي، فإن النقاش حول الشكل التنظيمي كان سابقاً على حيازة الحركة للسلطة السياسية.

هذه السمات التنظيمية، جعلت عملية الدمج بين الحركة والحزب مسألة أكثر بساطة، بالنظر لقصر تجربتها التنظيمية في الداخل التونسي، واحتكاكها الكثيف بالتجربة الغربية لاسيما فصيل العمل السياسي في المنفى.

خلال مؤتمر الحركة الأول بعد الثورة في يوليو 2012، تم تأجيل قرار الفصل الوظيفي إلى المؤتمر المقبل (Donker, 2013, pp. 213–216). ونتيجة للتراجع في الانتخابات البرلمانية في 2014، اعتقد القادة أن هذا هو الوقت المناسب للتقييم. بدأوا التحضير للمؤتمر العاشر، وزعموا أنه سيضمن مزيداً من الكفاءة والمهنية للحزب، وسيكون أكثر انسجاماً مع قوانين الأحزاب السياسية. تمت

مناقشة قرارات المؤتمر على نطاق واسع في 279 مؤتمراً محلياً و24 مؤتمراً إقليمياً و8 مؤتمرات قطاعية للحزب، بمشاركة أكثر من 6000 مندوب. وأخيراً، تم تمرير القرار بأغلبية 80.8% (Affan, Rise And Alleged Fall Of Islamism The Case of Ennahda Movement Party, 2017, pp. 14-15). صوت أعضاء الحزب لصالح الفصل بين أنشطته الدينية والسياسية. وبناءً على ذلك، لن يُسمح للمسئولين المنخرطين في أنشطة دينية بتولي مناصب في الحزب (Erdogan, 2017, pp. 31-34).

لم تعد النهضة ترى نفسها كحزب إسلامي، بل كحزب مدني ديمقراطي مستوحى من القيم الإسلامية، حزب وطني تونسي لا يرتبط بأي مظلة سياسية فوق وطنية أخرى، يركز جهوده في المجال السياسي (Tsintsadze, 2018, pp. 76-77).

ويمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات على هذا التحول التنظيمي من خلال عدة نقاط على النحو التالي:

1. **طبيعة عملية تحول الحركة إلى حزب:** قرار التخصص في العمل السياسي يختلف عن مقاربة استمرار الحركة في عملها الدعوي، وإنشاء حزب سياسي مستقل. الوضع الذي رسمته الحالة التونسية يسير باتجاه معاكس، هو تحول الحركة إلى حزب سياسي، وترك الأفراد لينخرطوا في المجتمع المدني باستقلالية (البغدادي، 2016).

عملت النهضة على إبعاد كوادرها عن الخطابة والإمامة في المساجد، وامتنعت عن كل ما من شأنه أن يجعل منها هيئة دينية تتحدث باسم الإسلام، وأكدت أن مسألة الضبط الأخلاقي والديني ليس من مهامها كحزب سياسي (جورشي، 2021، الصفحات 53-60).

2. **الإرهاصات المبكرة لعملية التحول:** خلال المؤتمر التاسع في عام 2012 انقسمت الحركة لمعسكرين: تيار متشدد أراد أن تكون الشريعة أساس التشريع في الدستور. وتيار برجماتي دافع عن نهج أكثر مرونة. ومع اهتمام القيادة بإظهار الوحدة، لم يتم اتخاذ قرارات بشأن التخصص أو دور الشريعة (Meddeb, 2019, pp. 3-9).

وخلال مؤتمر 2012، أجّل النهضة قرار فصل الحزب السياسي عن الأدوار الدينية، فاللحظة السياسية لم تسمح بقطع روابط الحركة مع التيار العقائدي. انتهى المؤتمر لحل وسط. فقد أسّس النهضة جمعية تُدعى الدعوة والإصلاح للتنسيق بين هيئات المجتمع المدني المرتبطة بالحزب،

وأُنيط بالحبيب اللوز قيادتها. وهي التي انبثق منها جبهة معادية للعلمانية، وتزعّمت مطالبات تضمين الشريعة داخل الدستور. لكن بعد عام 2013، تغيّر السياق. وأعلن مؤتمر 2016 تحول النهضة لحزب سياسي (ميرون، 2019).

3. **مركزية الاستجابة للواقع:** بتقلص الميزة الانتخابية للنهضة، وتحدي هيمنتها الأيديولوجية في سياق أكثر تنافسية، واجهت نقاشات داخلية حول الأسئلة الأيديولوجية والتنظيمية. تجربة العزلة والقمع قبل 2011 دفعت الحركة للتقليل من هويتها الدينية، والبحث عن حلفاء سياسيين (McCarthy, When Islamists Lose: The Politicization of Tunisia's Ennahda Movement, 2018, pp. 383-384).

رأت الحركة أن تهديد الحريات الدينية لم يعد موجوداً بسقوط نظام بن علي، فضلاً عن تصاعد مظاهر التدين الاجتماعي، فكان التخصص جزءاً من استراتيجية بقاء الحركة، لتحمي نفسها من الاتهامات بأنها تستخدم الإسلام لأغراض انتخابية (Salem, 2018, pp. 2-3). وتحملت غضب شريحة معتبرة من أعضائها تطالب بدور أكبر للإسلام في السياسة (Yerkes, 2018, pp. 1-2).

كان الغنوشي مدركاً لإحدى السمات المميزة للمجتمع التونسي، والتي تتميز بشخصية هجينة تحترم الإسلام ولكنها تميل للطابع المدني. وهكذا، أدرك النهضة بأنه من أجل المنافسة كان عليه أن يتوجه إلى الوسط السياسي (Dell'Aguzzo & Sigillò, 2017, pp. 17-20)، والابتعاد عن أية أيديولوجيات محملة بدلالات سلبية (Ounissi, 2016, pp. 7-8).

إلا أن هذا التحول لم يكن كاملاً، ولا يزال في انتظار اجتهادات فكرية وتنظيمية عدة، تتعلق بالنقاط التالية:

1. **موضع الحزب في الخريطة السياسية:** التحول التنظيمي كان جزءاً منه استجابة لمطالب النخب العلمانية، فعبر عن خوف غريزي من الإقصاء. تسبب هذا في ارتباك في تحديد وجهة الحزب وموضعه في المشهد السياسي. فالنهضة التي طالما تبنت قضايا الفقراء مالت للنظام الليبرالي، ولم تجدد مشروعها بعد بشكل تفصيلي، وما إذا كانت ستميل للديمقراطية الاجتماعية أم ستحافظ على إخلاصها لليبرالية الجديدة (العلوي، 2016). لاسيما مع شعور جزء من عضوية النهضة

بخيبة أمل من التخفيف التدريجي للجوانب العقائدية، ومن فشل الحزب في أن يكون محركاً للتغيير (Meddeb, 2019, pp. 13–15).

2. **طبيعة العضوية وتناقض مكوناتها:** لم يحسم الحزب ما إذا كانت كل عضوية الحركة ستنتقل للحزب تلقائياً، أم سيحدث نوع من الانتقاء، وماهية معايير الانتقاء أو التمييز بين الأعضاء، وكيفية التعامل مع الأطر التربوية والتنظيمية والإدارية السائدة داخل النهضة (الغرباوي، 3 تحديات تواجه إعلان الغنوشي فصل الدعوي عن السياسي، 2016). هذا فضلاً عن كيفية إدارة تناقضات العضوية الداخلية، وممارسات الإقصاء التي قد تمارس من الأعضاء القدامى تجاه الأعضاء الجدد (Salem, 2018, pp. 4–5).
3. **غياب تحديد الحدود بين الأخلاقي والسياسي:** كان التحول يتسم بالحذر. قررت القيادة عدم تغيير اسم الحزب خلال المؤتمر، ولكنها لم تحدد ماهية مشروعها الجديد. إن التحدي هو صياغة برنامج يمنح الإسلام مكانة بارزة دون تحدي أسس النظام السياسي (Meddeb, 2019, pp. 9–13). ولكن الحركة لا تزال مترددة في تقديم بديل يوضح حدود الدعوي والسياسي (ميرون، 2019). حيث أدى التكوين الداخلي الهجين لعدم سيطرة الحزب على خطابه (Ozzano, 2013, pp. 811–814). فضلاً عن أن الرؤية الفكرية للحزب لازالت ضبابية (الزموري، 2016، الصفحات 7–10).

ثالثاً: نموذج التمايز الوظيفي بين الحزب والحركة

أظهرت حركة التوحيد والإصلاح وعياً بالتمييز بين الديني والسياسي، انطلاقاً من رؤيتها أن العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة ليست الفصل أو الدمج، بل الوصل مع التمايز (العثماني، 2008).

اعتبرت الحركة أن الممارسة السياسية مدنية خاضعة للاجتهاد البشري، ولا تحتاج دقائقها لتأصيل ديني، الأمر الذي ساهم في بلورة علاقة التمايز بين الدعوي والسياسي دون تخوف من فصل الدين عن السياسة (الحمرونى، 2016).

ميزت الحركة بين الدعوى والسياسي، فتخصصت الحركة في الدعوة والتربية، وتركت السياسة للحزب، الذي يستصحب المرجعية الكلية للحركة لكنه ينفصل عنها تنظيمياً. تكونت علاقة شراكة بين مؤسستين مستقلتين، فلا تتدخل الحركة في تحديد سياسات أو مواقف الحزب التفصيلية، إلا فيما يخص التنسيق في القضايا الكلية الكبرى (يتيم، الصفحات 71–74، 78). تدرجت العلاقة مع الحزب

من الاحتضان الكامل في مرحلة التأسيس، إلى مرحلة الدعم، ثم مرحلة الشراكة، ثم تمايزا في الوظيفة والخطاب والرموز (سبيل الفلاح: منظومة التربية والتكوين لحركة التوحيد والإصلاح، 2011، الصفحات 400-401).

واتسمت التجربة التنظيمية للحركة بعدة سمات يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. **التحول المبكر من السرية والعنف للعلنية والسلمية:** في عام 1981 انشقت مجموعة بقيادة بنكيران عن الحركة، وأسست الجماعة الإسلامية، وأدانت العنف، وتجنبت المواجهة (Shahin, 1998, pp. 181-196).
2. **الطابع الائتلافي المتعدد:** بحظر الشبيبة وحلها رسمياً عام 1976، انقسم أتباعها لأربعة فصائل. انضمت أقلية لجماعة الجهاد المتطرفة، وانضمت مجموعة لجمعية العدل والإحسان، وقسم ثالث انضم للجمعيات الدينية المحلية. اثنتان من هذه الجمعيات اندمجتا عام 1994 وأسستا التجمع من أجل المستقبل الإسلامي، وهو أحد مكونين شكلا حركة التوحيد والإصلاح. (Wegner, Islamist opposition in authoritarian regimes: The Party of Justice and Development in Morocco, 2011, pp. 21-27).

وبالتالي تأسست الحركة اعتماداً على ائتلافات متتالية، الأمر الذي أسس لطابع تعددي مبكر. في عام 1994، انضمت فصائل أصغر للحركة، وتحولت لمنظمة جامعة تضم أكثر من 200 مجموعة (Kirdis, 2011, pp. 78-81).

علاوة على ذلك، لم تكن حركة التوحيد والإصلاح الكيان المؤسس لحزب العدالة والتنمية، لترسم معالم العلاقة معه وحدها، وإنما تم التحالف مع حزب قائم. كانت العلاقة بين الحركة والحزب هي علاقة تحالف بين هيئتين مستقلتين، وهو ما أثر على طبيعة علاقة الحركة بالحزب مما لو كانت الحركة هي التي أنشأت حزباً جديداً بالكلية (الحمرونى، 2016).

3. **حسم قرار المشاركة السياسية:** رغم أن المشاركة تعني أن تصبح الحركة جزءاً من شبكة النخبة، وتنطوي على خطر الاستقطاب من قبل النظام مما قد يؤدي لفقدانها شعبيتها، ارتأت الحركة تجنب السرية عبر تشكيل حزب سياسي أكثر واقعية وبرجماتية. فاق تقديرهم للفوائد الاستراتيجية للمشاركة مخاطر الاستقطاب (Kirdis, 2011, pp. 65-81).

يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات على التمايز الوظيفي بين الحزب والحركة من خلال عدة نقاط على النحو التالي:

1. **من وحدة التنظيم إلى وحدة المشروع:** عندما تم تشكيل الحزب، واجه خيار حل الحركة، أو دمجها داخل الحزب، أو إبقائها ككيان منفصل. اختار الحزب الخيار الثالث (Spiegel, 2015, pp. 3–7). الدافع للانفصال كان خياراً داخلياً. في عام 2004، في اجتماع المجلس الاستشاري للحركة تقرر أن تكون أنشطة الحركة والحزب متمايزة، ولكنها تخضع للشراكة (Pevná, 2014, pp. 15–17).

لم تتجه الحركة لتبني تنظيم محوري بهيكلة هرمية، بل اتجهت لبنيَةٍ مرنة تلتقي حولها مؤسسات مستقلة تنظيمياً، تجمعها شراكة استراتيجية في إطار خدمة نفس المشروع. وفي سنة 1998 أصدرت الحركة ورقة حول "علاقة الحزب بالحركة" أكدت أن "كلاً من حركة التوحيد والإصلاح وحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (الذي سيصبح فيما بعد حزب العدالة والتنمية) هيئتان مستقلتان استقلالاً قانونياً وفعلياً، وليس لأي منهما وصاية على الأخرى، ويجمعهما التشاور والتعاون والتنسيق. فالحركة لا تهتم بالعمل السياسي المباشر واليومي المتعلق بالانتخابات، كما أن الشراكة لا تحول دون اختلافهما أحياناً في بعض المواقف السياسية (العثماني، التمايز بين الدعوي والسياسي في التجربة المغربية، 2016).

2. **إضفاء الطابع المؤسسي الحزبي:** تم البدء في استثمار مبكر في التنظيم زاد من قدرة الحزب على التعبئة، ووضع مسافة بين الحزب والحركة (Wegner & Pellicer, Hitting the glass ceiling: The trajectory of the Moroccan Party of Justice and Development, 2010, pp. 31–32). تجلى هذا من خلال الإجراءات التالية:

أ- **التطوير اللائحي:** تطورت اللوائح الحزبية في اتجاه مزيد من الرسمية والتعقيد، ومأسسة الديمقراطية الداخلية. في 1998، تم تغيير اسم الحزب إلى حزب العدالة والتنمية. قبل مؤتمر الحزب عام 1999، عُقدت مؤتمرات إقليمية لاختيار المندوبين ووضع لوائح أكثر تفصيلاً. نَظَّمَت لوائحُ 1999 واللوائح اللاحقة لعام 2004 هيكلاً حزبياً معقداً مع عدد متزايد من الهيئات الحزبية والتعليمات الإجرائية، فتم توسيع حقوق الأعضاء، وتم انتخاب أعضاء الأمانة العامة من قبل المجلس الوطني (Wegner, Islamist opposition in

authoritarian regimes: The Party of Justice and Development in Morocco, 2011, pp. 33-37).

كان للقاعدة الحزبية رأي قوي في اختيار المرشحين لانتخابات 2002 البرلمانية، بعكس انتخابات 1997 (Wegner & Pellicer, Hitting the glass ceiling: The trajectory of the Moroccan Party of Justice and Development, 2010, pp. 33-35). كما تم إدخال تغييرات على ميثاق الحزب، لتقليص سلطات الأمانة العامة، وزيادة اختصاصات هيئات الحزب (Pevná, 2014, pp. 10-12).

لم تعد صلاحيات الهيئات الحزبية محددة بشكل فضفاض؛ أصبحت شرعية قادة الحزب وقراراته من داخل التنظيم. زادت استقلالية الحزب التدريجية عن الحركة من مرونته في ظل قيود العمل العام، بسبب تيسيرها لخطاب أكثر اعتدالاً، وهو ما كان يحتمل أن يلقى صعوبات في ظل سيطرة الحركة على الحزب (Wegner & Pellicer, Islamist moderation without democratization: the coming of age of the Moroccan Party of Justice and Development?, 2009, pp. 159-167). فالحركة قد تقاوم الاعتدال بسبب ما قد يتولد داخلها من نزاعات تتعلق بالنقاء الإيديولوجي (Nadler, 2014, pp. 79-85).

ب- **احتكار القرار الحزبي:** بدءاً من انتخابات 2002 – وبعكس انتخابات 1997 – بدأ الحزب يتمايز عن الحركة ويمتلك موارده الخاصة، وهو ما أسهم في استقلالية القرار الحزبي. لم تعد الحركة تمثل فاعلاً خارجياً مسيطراً على القرارات الحزبية، وهو ما ظهر في التوترات التي ظهرت بينهما، انتهاءً بقطع الحركة لدعمها للحزب قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2007، لعدم رضاها عن المسار السياسي للحزب (Wegner, Islamist opposition in authoritarian regimes: The Party of Justice and Development in Morocco, 2011, pp. 63-71).

ج- **نمو الفصيل البرجماتي التكنوقراطي:** بعد انتخابات 2002 وانتخابات 2003 البلدية، ونتيجة إكراهات العمل العام، ورغبة الحزب في إثبات أنه ليس حزباً متطرفاً، بدأت التوترات بين الحزب والحركة فيما يخص قرارات مثل المشاركة في الحكومة أو الانتقال للمعارضة، أو

بخصوص بعض القوانين الجدلية مثل قانون الأحوال الشخصية. بدأ الحزب في استيعاب الحركة في البداية، إلا أنه بعد هجمات 2003، وحيازة الحزب لموارده الخاصة، بدأ يستقل بقراراته الحزبية، ويدير حملاته الانتخابية منفرداً، لاسيما في ظل صعود قوة الفصيل البرجماتي التكنوقراطي داخل الأمانة العامة والمجلس الوطني (Wegner & Pellicer, Islamist moderation without democratization: the coming of age of the Moroccan Party of Justice and Development?, 2009, pp. 164-167).

3. **استقلالية الموارد والهياكل القيادية:** تدريجياً بدأت الحركة في التأسيس لعدم تداخل القيادات. فتم منع مسئولي الحركة في الهيئات التنفيذية من الترشح أو تولي مسئوليات حزبية، مع حفظ حق أعضاء الحركة في الانضمام للحزب، على أساس أنه حق دستوري. كما منعت الحركة أي عضو يقوم بمهام الخطابة أو الوعظ في المساجد، من الانتماء للحزب أو الترشح في الانتخابات، أو المشاركة في الفعاليات الحزبية (العثماني، التمايز بين الدعوي والسياسي في التجربة المغربية، 2016).

تم هذا بشكل تدريجي. اختارت المنظمتان أن تكونا مستقلتين، في علاقة شراكة. إلا أن هذا لم يمنع اعتماد الحزب على هياكل الحركة. شاركت عناصر المكاتب المحلية للحركة في الحزب، وجاءت الأغلبية من قادة وأعضاء الحزب منها. قادة الحزب تألفوا من قادة تاريخيين في الحركة، مثل عبد الإله بنكيران ومحمد يتيم. علاوة على ذلك، قادة الحزب استثمروا في تنظيم الحزب منذ المؤتمر الوطني عام 1999، فزادت الموارد الحزبية المستقلة، وهو ما تمثل في تشكيل الحزب منظمة شبابية، منظمة نسائية، ومنتدى للتنمية لتطوير سياسات الحزب، ودعم وتدريب المجموعة البرلمانية. فلم يتعامل الحزب على أنه الفرع السياسي للحركة، حتى أنه أنشأ جريدته الخاصة عام 1997 (Wegner, Islamist opposition in authoritarian regimes: The Party of Justice and Development in Morocco, 2011, pp. 57-63).

4. **تكوين قاعدة عضوية مستقلة:** في انتخابات 1997، كان النواب التسعة الذين تم انتخابهم ينتمون إلى الحركة. في الانتخابات التشريعية لعام 2002، انخفض عدد المرشحين المنتسبين للحركة إلى نصف المرشحين. تضاءل اعتماد الحزب على الحركة تدريجياً، وبدأ الحزب في

المأسسة عبر تشكيل مكاتبه على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. مالياً، بدأ الحزب يعتمد بشكل شبه كامل على عضويته وأعضاء البرلمان. وبدأت تتنامى عضويته من منتسبين خارج الحركة، كان الأعضاء في تصاعد مستمر، مما سمح للكوادر الدنيا والوسطى بتأكيد نفسها في هيئات صنع القرار الحزبي، لاسيما أن الحزب توسع بوضوح في تمثيله للشباب. ما يقرب من 40 في المائة من المرشحين في الانتخابات بلغت أعمارهم 40 عاماً أو أقل , .Salem Y) (2015, pp. 166-168.

إلى جانب الموارد المالية التي تتوفر للحزب من قبل الدولة، أعاد الحزب تخصيص ما لا يقل عن 22% من راتب أعضاء البرلمان لصالح الأنشطة الحزبية، إلى جانب رسوم العضوية التي تم اكتسابها من خلال أعضاء الحزب الجدد الذين لم ينتسبوا إلى الحركة. بحلول عام 2002، كان فقط ثلث القيادة الوسيطة للحزب (المجلس الوطني و / أو أعضاء أمانات المحافظات) وربع من يشغلون مناصب في الأمانات المحلية للحزب أعضاء في الحركة (Wegner & Pellicer, Islamist moderation without democratization: the coming of age of the Moroccan Party of Justice and Development?, 2009, pp. 159-164).

كان الحزب مرناً فيما يتعلق بماضي الأعضاء الجدد، واكتفى بضمان التزام الأعضاء بمواقف الحزب وتوجهاته. وعلى مستوى التنظيم الداخلي، اختلفت الإجراءات التأديبية (Akabouch, 2014, pp. 87-90). فالعضو المطرود من الحزب لأسباب سياسية لا يتم طرده بالضرورة من الحركة، والعكس صحيح (Hamzawy, 2008, pp. 15-17).

وهذا لم يمنع أن الحزب فرض على أعضائه الانضباط حتى في البرلمان، فمشرعوه حاضرون دائماً في المجلس، ويمارسون نشاطاً برلمانياً لافتاً (Ames, Picard, & Carreras, 2010, pp. 16-17).

حقق الحزب هدفه التنظيمي المتمثل في توسيع قاعدة مؤيديه لاسيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً، ووسع جاذبيته بين طبقات مجتمعية مغايرة. فإلى جانب المجموعات المهنية كالمهندسين والأطباء والمحامين والأساتذة من الطبقة الوسطى الذين مثلوا قاعدة عضويته التقليدية، أصبح الحزب جاذباً لرجال الأعمال الأكثر ثراءً (Kirdis, 2011, pp. 83-85)،

كما استقطب أيضاً تكنوقراط ليس لديهم خلفية إسلامية، وهو الحزب الوحيد الذي لديه مكاتب في أوروبا، ويعمل بنشاط على إقامة علاقات مع الجاليات المغربية هناك (Yacoubian, 2007, pp. 2-5).

5. **التمايز الخطابي:** تبنت الحركة خطاباً دعوياً مختلفاً عن الخطاب السياسي للحزب في لغته ومحتواه. تجنبت الحركة التورط في خصومة سياسية مباشرة. واستقلت بصحيفتها وموقعها الإلكتروني عن الحزب. بينما قلل الحزب عنايته بقضايا الهوية وتفرغ للخطاب السياسي (تمام، الخبرة المغربية في الفصل بين الدعوي والسياسي، 2007).

خاتمة

فيما يخص التساؤل الرئيس الذي حاولت الدراسة الإجابة عليه، اتضح أنه كلما استقل حزب الحركة تنظيمياً عن الهوية التنظيمية للحركة التي أنشأته، كلما زادت فرص مأسسته. فلقد أثر اختلاف الأحزاب الثلاثة في طريقة النشأة، في إنتاج تباين في خياراتها التنظيمية.

ولقد عرفت الدراسة مفهوم أحزاب الحركة على أنها نمط تنظيمي يمتد بين الفضاء المفاهيمي للحزب والحركة، وقد يتسم بغياب التفضيلات البرامجية، والميل لاتباع مسار حركي مزدوج يجمع بين المنافسة الانتخابية والتعبئة غير المؤسسية.

كما أشارت إلى مفهوم الاستقلالية التنظيمية الذي يعني امتلاك حزب الحركة لهياكل لصنع القرار مستقلة عن أي فاعل خارجي.

ولقد أشارت الدراسة لثلاثة نماذج تنظيمية تصف العلاقة بين الحزب والحركة، وهي: نموذج الوصاية، نموذج دمج الحركة في الحزب، ونموذج التمايز الوظيفي.

وتبين أثر الهوية التنظيمية للحركة الاجتماعية على الهوية التنظيمية لأحزاب الحركة، فميل حركة قديمة مثل الإخوان المسلمين، للسرية والانعزال ورفض التقنين، وسيطرة تيار محافظ شديدة المركزية عليها، فضلاً عن امتلاكها لازدواجية تنظيمية تتمثل في جناح عسكري وجناح سياسي، حول الحزب المنبثق عنها إلى مجرد ذراع سياسي يعامل معاملة القسم الداخلي للحركة.

وهو ما يعني أنه مجرد أداة تنظيمية شكلية تتكيف مع قوانين الانتخابات، تعطي الحركة مساراً قانونياً للتنافس الانتخابي بذات آلياتها وأفكارها. وبالتالي، كان مجرد التفكير في الاستقلالية مسألة لا تتسق مع ميراث الحركة التنظيمي، ورؤيتها لدورها في العمل العام.

جماعة الإخوان، أنشأت حزباً مثل تكراراً لذات الثقافة التنظيمية للحركة. تم تجاوز الأطر التنظيمية الحزبية وتم اختيار قيادات الحزب ومؤسسيه من قبل الحركة، الخيارات السياسية للحزب كانت تتخذها الحركة. الحركة تفاوضت باسم الحزب والرئيس وباسم النظام بشخوصها مباشرة داخلياً وخارجياً.

وبالتالي لم يمثل حزب الحرية والعدالة تجربة حزبية حقيقية، نظراً لقصر عمره من ناحية، ولأن الحركة ابتلعته منذ يوم إنشائه حتى رحيله عن السلطة وحله، وبالتالي كانت مراكز الولاء والتأثير داخل الحركة وليس الحزب.

على الجانب الآخر، كان انبثاق حزب من حركة اجتماعية مثل النهضة تميل للعلنية والمشاركة، وترغب في التسوية وعدم القطيعة، متأثرة بتجربة القمع والتفاعل مع اليسار وتجربة العيش في المنفى، حافزاً لتحول الحركة ذاتها لحزب سياسي تقل فيه مساحة الدعوي لصالح السياسي، وتُنبذ فيه الفصائل الأكثر عقائدية.

كان تحول حركة النهضة لحزبٍ إعلاناً عن عملية تطور طويلة بدأت في المنفى، حيث اتضح أن أي كيان يناقض الطبيعة العلمانية المتجذرة مجتمعياً قد يواجه الفشل، لاسيما مع صعوبة منافسة تيارات دينية أكثر يمينية.

ابتلع حزب النهضة – بقراره التحول لحزب سياسي– كيان الحركة داخله، وآثر الجانب السياسي في نشاطه، وبدأ في تغيير خريطة عضويته تدريجياً في اتجاه التمايز عن التيارات الأكثر تشدداً، في ظل رغبته في الانتقال من اليمين إلى الوسط السياسي، وهي تجربة لازالت في طور التشكل.

كذلك في حالة حزب العدالة والتنمية، الذي تشكل من خلال عمليات اندماج متتالية، وبالتالي كانت عمليات التمايز الوظيفي ووضع الحدود المؤسسية قائمة بشكل مبكر في وعي الحركة. ترافق هذا مع ميل للمشاركة السلمية القانونية، نبذ العنف، وفصل الدعوي عن السياسي، مما جعل عملية التمايز الوظيفي قرارَ الحركةِ في الأساس.

كان الفصل بين الدعوي والسياسي، والتمايز الوظيفي بين حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح نتاجاً لاجتهاد الحركة الواعي بمساحة التداخل بين الدين والسياسة، وهو ما جعل فكرة التمايز التنظيمي والخطابي ذاتها جزءاً من ميراث الحركة الفكري. كما أن نبذ العنف وخيار

المشاركة السلمية، والاجتهادات الفكرية المستمرة التي تستجيب للواقع، دفعت الحزب تدريجياً لخيار تنظيمي واعٍ بأهمية الديمقراطية الداخلية والاستقلالية التنظيمية.

وبناءً عليه، أسس حزب العدالة والتنمية لاستقلاليته عن الحركة منذ إنشائه تنظيمياً ولائحياً، بحيث احتكر الحزب فعلياً قراره الخاص بمعزل عن تأثير الحركة، بعد أن طور قاعدة موارد متنوعة، وقاعدة عضوية متميزة تناسب العمل الحزبي.

وأخيراً، إن مأسسة العمل الحزبي هي مؤشر هام لقدرته على البقاء في العملية السياسية، لأنها تؤسس لكيان سياسي أكثر استقلالاً، وقدرة على التفاعل مع متغيرات العملية السياسية، بمعزل عن الضغوط الخارجية التي قد تؤثر سلباً على مرونة الحزب، وقدرته على التكيف.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. المصادر الأولية

1) (2016). *البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة*. تونس: حركة النهضة.
2) (2017). *تقييمات ما قبل الرؤية– الجزء الأول*. الإخوان المسلمين: المكتب العام.
3) (2011). *سبيل الفلاح: منظومة التربية والتكوين لحركة التوحيد والإصلاح*. الرباط: حركة التوحيد والإصلاح.

ب. الكتب

1) السيد يوسف. (1994). *الإخوان المسلمون: هل هي صحوة إسلامية؟* (المجلد 2). القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
2) حسن البنا. (1984). *مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا*. القاهرة: دار الدعوة.
3) راشد الغنوشي. (2000). *الحركة الإسلامية ومسألة التغيير*. لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة.
4) صلاح الدين جورشي. (2021). حركة النهضة في شباك السلطة. تأليف عبد الله محمد الطائي، *الإسلاميون بعد عقد على الربيع العربي: أسئلة الثورة واختبار السلطة* (الصفحات 53–60). عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت.
5) محمد يتيم. (بلا تاريخ). معالم التجديد لدى حركة التوحيد والإصلاح. تأليف محمد الهلالي، *ندوة أبعاد التجديد عند حركة التوحيد والإصلاح* (الصفحات 71–74، 78). الرباط: حركة التوحيد والإصلاح.

ج. الدراسات

1) جمال حشمت. (2017). *في ذكرى 25 يناير كنت هناك.. ولكن*. تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
2) عبد الحق الزموري. (2016). *المؤتمر العاشر لحركة النهضة والخيارات "المُربِكة"، تقييم حالة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

د. المواقع الإلكترونية

1) أحمد بان. (2 فبراير, 2014). الأحزاب الإسلامية في مصر وآليات اتخاذ القرار (الحرية والعدالة نموذجاً). تاريخ الاسترداد April, 2022، من http://www.acrseg.org/2481

2) حسام تمام. (1 آذار, 2004). الإخوان الديمقراطيون.. الأفكار، الخارطة، والعقبات. تم الاسترداد من https://tammam.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/266-2010-02-09-13-33-57.html ,Accessed at: February 2022.

3) حسام تمام. (25 تموز, 2007). الخبرة المغربية في الفصل بين الدعوي والسياسي. تاريخ الاسترداد AFebruary, 2022، من:
https://tammam.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/271-2010-02-09-13-43-12.html

4) حسام تمام. (13 كانون الثاني, 2007). بين الحزب والجماعة.. صورة الإخوان للمستقبل. تم الاسترداد من https://tammam.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/279-2010-02-09-14-01-12.html ,Accessed at: February 2022.

5) حسام تمام. (26 تشرين, 2010). هل أصبح الإخوان (طائفة) دينية ذات مطالب خاصة؟ تاريخ الاسترداد February, 2022، من:
https://tammam.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/431-2010-11-26-19-37-15.html

6) حسن نافعة. (3 أكتوبر, 2012). الرئيس والمرشد (1-2). تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/190755

7) حسن نافعة. (28 مايو, 2013). عن تأثير السمع والطاعة في الجيش والجماعة! تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/197464

8) خليل العناني. (1 يونيو, 2011). "حزب "الحرية والعدالة" الإخواني: هاجس الاستقلالية. تاريخ الاسترداد August, 2021، من https://carnegieendowment.org/sada/44329

9) سعد الدين العثماني. (8 يناير, 2008). الدين والسياسة: تمييز لا فصل. تاريخ الاسترداد October, 2021، من http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/asecularism/Religion_and_Politics_Demarcation_not_Separation.htm

10) سعد الدين العثماني. (12 مايو, 2016). التمايز بين الدعوي والسياسي في التجربة المغربية. تاريخ الاسترداد October, 2021، من:
https://www.aljazeera.net/opinions/2016/5/12/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d8%a7%d9%8a%d8%b2-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%88%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a-%d9%81%d9%8a

11) ضياء رشوان. (2 أكتوبر, 2012). الشاطر ومالك وحدود الأدوار. تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/190742

12) ضياء رشوان. (9 سبتمبر, 2012). تهرُّب جماعة الإخوان من تقنين أوضاعها. تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/190411

13) ضياء رشوان. (13 أغسطس, 2013). ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان؟ تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/199352

14) على البغدادي. (16 مايو, 2016). حركة النهضة التونسية في طور جديد. تاريخ الاسترداد September, 2021، من https://almagharebi.net/2016/05/16/%d8%ad%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b7%d9%88%d8%b1-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af/

15) علي عبد اللطيف اللافي. (21 مايو, 2016). على ضوء انعقاد المؤتمر العاشر لحركة النهضة: التيار الاسلامي وتجربة 44 سنة من الفعل السياسي. تاريخ الاسترداد October, 2021، من: https://almagharebi.net/2016/05/21/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%b6%d9%88%d8%a1-%d8%a7%d9%86%d8%b9%d9%82%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d8%b4%d8%b1-%d9%84%d8%ad%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84/

16) عمرو الشوبكي. (6 نوفمبر, 2013). هل سيعود الإسلاميون للسلطة؟ تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/343157

17) عمرو الشوبكي. (1 نوفمبر, 2014). النهضة والإخوان. تاريخ الاسترداد January , 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/560398

18) فابيو ميرون. (1 مارس, 2019). سياسيون أم دُعاة؟ ماذا تعني تحوّلات "النهضة" لتونس. تاريخ الاسترداد October, 2021، من https://carnegie-mec.org/2019/03/01/ar-pub-78479

19) محمد الحمرونى. (27 مايو, 2016). فصل الحزبي عن الدعوي في المغرب. تاريخ الاسترداد October, 2021، من http://islamion.com/news/%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

20) نور الدين العلوي. (27 يناير, 2016). حزب النهضة أمام استحقاقات المؤتمر العاشر. تاريخ الاسترداد October 2021 ,، من https://almagharebi.net/2016/01/27/%d8%ad%d8%b2%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d8%a3%d9%85%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ad%d9%82%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-

%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-
/%d8%a7%d9%84%d8%b9

21) وحيد عبد المجيد. (28 مارس, 2013). جمعية «الإخوان».. وجماعتهم: لا جديد. تاريخ الاسترداد January, 2022، من https://www.almasryalyoum.com/news/details/195565,

22) ياسر الغرباوي. (18 مايو, 2016). 3 تحديات تواجه إعلان الغنوشي فصل الدعوي عن السياسي. تاريخ الاسترداد October , 2021، من https://almagharebi.net/2016/05/18/3-
%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa-
%d8%aa%d9%88%d8%a7%d8%ac%d9%87-
%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%ba%d9%86%d9%88%d8%b4%d9%8a-
%d9%81%d8%b5%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%88%d9%8a

23) ياسر الغرباوي. (19 سبتمبر, 2020). 6أسباب قادت حركة النهضة نحو النجاح. تاريخ الاسترداد October, 2021، من https://almagharebi.net/2020/09/19/%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-
6%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d9%82%d8%a7%d8%af%d8%aa-
%d8%ad%d8%b1%d9%83%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d9%86%d8%ad%d9%88-
%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%ac%d8%a7

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

I. BOOKS

1) Al-Arian, A. (2014). *Answering the Call: Popular Islamic Activism in Sadat's Egypt.* New York: Oxford University Press.
2) Al-Awadi, H. (2004). *In pursuit of legitimacy: the Muslim Brothers and Mubarak, 1982-2000.* New York: Tauris Academic Studies.
3) Almeida, P. (2010). Social Movement Partyism: Collective Action and Oppositional Political Parties. In N. V. Dyke, & H. J. McCammon, *Strategic alliances: coalition building and social movements* (pp. 174-176). London: University of Minnesota Press.
4) Aminzade, R. (1995). between movement and party: the transformation of Mid-Nineteenth century French Republicanism. In J. Jenkins, & B. Klandermans, *The Politics of Social Protest: Comparative Perspectives on States and Social Movements* (pp. 18-28). London: UCL Press Limited.
5) Arafat, A. A.-D. (2017). *The Rise of Islamism in Egypt.* London: Palgrave Macmillan.
6) Biezen, I. v. (2003). *Political Parties in New Democracies: Party Organization in Southern and East-Central Europe.* New York: Palgrave Macmillan.
7) Blaydes, L. (2011). *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt.* New York: Cambridge University Press.
8) Boix, C. (2007). The emergence of parties and party systems. In C. Boix, & S. C. Stokes, *The Oxford Handbooks of Comparative Politics* (pp. 501-505). New York: Oxford University Press Inc.

9) Caiani, M. (2014). Social Network Analysis. In D. D. Porta, *Methodological practices in social movement research* (pp. 368-388). UK: Oxford University Press.
10) Davis, N. J., & Robinson, R. V. (2012). *Claiming Society for God: Religious Movements and Social Welfare Egypt, Israel, Italy, and the United States.* USA: Indiana University Press.
11) Diani, M. (2003). Networks and Social Movements: A Research Programme. In M. Diani, & D. Mcadam, *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action* (pp. 301-305). New York: Oxford University Press.
12) Elshobaki, A. (2012). The Muslim Brotherhood Between evangelizing and politics: the challenges of incorporating the Brotherhood into the political process. In S. S. Shehata, *Islamist Politics in the Middle East: Movements and change* (pp. 112-114). New York: Routledge.
13) Erdogan, A. (2017). Tunisian Democratic Transition: What Role for Political Islamists in Reconstructing Tunisia? In J. Lobah, & H. Tayebi, *Trajectories of Change in Post-2011: Challenges and Prospects* (pp. 31-34). Morocco: Hanns Seidel Foundation.
14) Kitschelt, H. (2006). Movement parties. In R. S. Katz, & W. Crotty, *Handbook of party politics* (pp. 281-282). London: SAGE Publications.
15) Lebas, A. (2011). *From Protest to parties: Party-Building and Democratization in Africa.* UK: Oxford University Press.
16) Maor, M. (1997). *Political Parties and Party Systems Comparative approaches and the British experience.* London: Routledge, 1997, pp .
17) McAdam, D. (2003). Beyond Structural Analysis: Toward a More Dynamic Understanding of Social Movements. In M. Diani, & D. Mcadam, *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action* (pp. 284-285). New York: Oxford University Press.
18) Meleshevich, A. A. (2007). *Party Systems in Post-Soviet countries.* New York: Palgrave Macmillan.
19) Osa, M. (2003). Networks in Opposition: Linking Organizations Through Activists in the Polish People's Republic. In M. Diani, & D. Mcadam, *Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action* (pp. 77-80). New York: Oxford University Press.
20) Porta, D. D., & Diani, M. (2006). *Social movements: an introduction.* USA: Blackwell Publishing.
21) Richard Gunther and Larry Diamond, Types and Functions of Parties,. (2001). In L. Diamond, & M. F. Plattner, *Political Parties and Democracy* (pp. 29-30). Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.
22) Rubin, B. (1990). *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics.* New York: Palgrave Macmillan Ltd.
23) Salih, M. A. (2003). Introduction: The evolution of African political parties. In M. M. Salih, *African political parties: evolution, institutionalisation and governance* (p. 18). London: Pluto Press.
24) Shahin, E. E. (1998). *Political ascent: Contemporary Islamic Movements in North Africa.* USA: Westview Press.

25) Thomas, C. S. (2001). Studying the Political Party–Interest Group Relationship. In C. S. Thomas, *Political Parties and Interest Groups: Shaping Democratic Governance* (pp. 20-21). Colorado: Lynne Rienner Publishers.
26) Thomas, C. S. (2001). Toward a systematic: understanding of Party-Group Relations in Liberal Democracies. In C. S. Thomas, *Political Parties and Interest Groups: Shaping Democratic Governance* (pp. 281-283). Colorado: Lynne Rienner Publishers.
27) Tsintsadze, N. (2018). Transformation Of Ennahda From SM To The Political Party In The Post-Revolutionary Period. In M. Miynat, H. Aktas, C. Çilbant, & H. Şahin, *Economics, Politics and Society in the Axis of Sustainability* (pp. 76-77). Manisa Celal Bayar Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi.
28) Vannetzel, M. (2016). Confronting the Transition to Legality. In B. Rougier, & S. Lacroix, *Egypt's Revolutions Politics, Religion, and Social Movements* (pp. 41-48). New York: Palgrave Macmillan.
29) Wegner, E. (2011). *Islamist opposition in authoritarian regimes: The Party of Justice and Development in Morocco.* New York: Syracuse University Press.
30) Wegner, E., & Pellicer, M. (2010). Hitting the glass ceiling: The trajectory of the Moroccan Party of Justice and Development. In R. Balfour, & D. Pioppi, *Islamist mass movements, external actors and political change in the Arab World* (pp. 31-32). Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
31) Weissenbach, K. (2010). *Political parties and party types – Conceptual approaches to the institutionalization of political parties in transitional states: The case of the Philippines.* Manila: Konrad-Adenauer-Stiftung.
32) Wickham, C. R. (2015). *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement.* New Jersey: Princeton University press.
33) Wolf, A. (2017). *Political Islam in Tunisia: The history of ennahda.* New York: Oxford University press.
34) Zhang, C. (2020). *Islamist Party Mobilization: Tunisia's Ennahda and Algeria's HMS Compared, 1989–2014.* New York: Palgrave Macmillan.

II. PERIODICALS

1) Al-Awadi, H. (April–June 2009). A struggle for legitimacy: the Muslim Brotherhood and Mubarak, 1982–2009. *Contemporary Arab Affairs*, *2*(2), 218–226.
2) Bayat, A. (2005). Islamism and Social Movement Theory. *Third World Quarterly*, *26*(6), 891 – 899.
3) Bolleyer, N., & Bytzek, E. (2013). Origins of party formation and new party success in advanced democracies. *European Journal of Political Research, 52 (6)*, 773–789.
4) Bomberg, E. (1992). The German greens and the European community: Dilemmas of a movement-party. *Environmental Politics*, *1*(4), 161-163.
5) Caromba, L., & Solomon, H. (2008). Understanding Egypt's Muslim Brotherhood. *African Security Review*, *17*(3), 119-121.
6) Dell'Aguzzo, L., & Sigillò, E. (2017). Political legitimacy and variations in state-religion relations in Tunisia. *The Journal of North African Studies*, *22*(4), 17-20.

7) Donker, T. H. (2013). Re-emerging Islamism in Tunisia: repositioning religion in politics and society. *Mediterranean Politics, 18*(2), 213-216.
8) Drevon, J. (2017). The Constrained Institutionalization of Diverging Islamist Strategies: The Jihadis, the Muslim Brotherhood, and the Salafis between Two Aborted Egyptian Revolutions. *Mediterranean Politics, 22*(1), 3-6.
9) Farag, M. (April 2012). Egypt's Muslim Brotherhood and the January 25 Revolution: new political party, new circumstances. *Contemporary Arab Affairs, 5*(2), 219-221.
10) Gunther, R., & Diamond, L. (2003). Species of political parties: a new typology. *Party politics, 9*(2), 188-189.
11) McCarthy, R. (2015). Protecting the Sacred: Tunisia's Islamist Movement Ennahdha and the Challenge of Free Speech. *British Journal of Middle Eastern Studies, 42*(4), 448-451.
12) McCarthy, R. (2018). When Islamists Lose: The Politicization of Tunisia's Ennahda Movement. *The Middle East Journal, 72*(3), 383-384.
13) Munso, Z. (2001). Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood. *The Sociological Quarterly, 42*(4), 497-501.
14) Ozzano, L. (2013). The many faces of the political god: a typology of religiously oriented parties. *Democratization, 20*(5), 811-814.
15) Pahwa, S. (2017). Pathways of Islamist adaptation: the Egyptian Muslim Brothers' lessons for inclusion moderation theory. *Democratization, 24*(6), 5-6.
16) Pfeifer, H. (2019). The Normative Power of Secularism. Tunisian Ennahda's Discourse on Religion, Politics, and the State (2011–2016). *Politics and Religion, 12*(3), 493-497.
17) Pioppi, D. (December 2013). Playing with Fire. The Muslim Brotherhood and the Egyptian Leviathan. *The International Spectator, 48*(4), 58–60.
18) Randall, V., & Svåsand, L. (2002). Party instituionalization in new democracies. *Party politics, 8*(1), 9-24.
19) Rinehart, C. S. (2009). Volatile Breeding Grounds: The Radicalization of the Egyptian Muslim Brotherhood. *Studies in Conflict & Terrorism, 32*(11), 975-982.
20) Vannetzel, M. (2017). The party, the Gama'a and the Tanzim: the organizational dynamics of the Egyptian Muslim Brotherhood's post-2011 failure. *British Journal of Middle Eastern Studies, 44*(2), 211-221.
21) Weber, P. C. (n.d.). Modernity, Civil Society, and Sectarianism: The Egyptian Muslim Brotherhood and the Takfir Groups. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 24*(2), 516-521.
22) Wegner, E., & Pellicer, M. (2009). Islamist moderation without democratization: the coming of age of the Moroccan Party of Justice and Development? *Democratization journal, 16*(1), 159-167.
23) Wilmot, J. (2015). A commitment to politics: the trajectory of the Muslim Brotherhood during Egypt's 2011–13 political opening. *Contemporary Arab Affairs, 8*(3), 386–388.

III. DISSERTATIONS

1) Akabouch, M. (2014). *Islam, national identity and social cohesion: the case of Morocco*. Doctoral Dissertation, Libera Università Internazionale degli Studi Sociali, LUISS Guido Carli.
2) Ardovini, L. (2017). *The 'Failure' of Political Islam The Muslim Brotherhood's experience in government.* Doctoral Dissertation, Lancaster University, Department of Politics.
3) Dokka, Å. G. (2011). *Restraining Radicalisation: The Muslim Brotherhood as a Force of Moderation within the Islamist Student Movement in Egypt.* Master Thesis, University of Oslo, Department of Culture Studies and Oriental Languages.
4) Hajar, Y. J. (2017). *Ennahda's Democratic Islam: Between Pragmatism AND Neo-Political Islam.* Master Thesis, Carthage University, Faculty of Law.
5) Hoffmann, T. (2011). *The Muslim Brotherhood in Egypt: Pursuing Moderation Within an Authoritarian Environment.* Master Thesis, California, Naval Postgraduate School.
6) Kirdis, E. (2011). *Between Movement and Party: Islamic Political Party Formation in Morocco, Turkey and Jordan.* Doctoral dissertation, Minnesota University, faculty of the graduate school.
7) Loukas, S. (2016). *After the Fall from Power: The Egyptian Muslim Brotherhood's post July 2012 Survival and the Role of its Networks Abroad.* Master Thesis, Leiden University, Faculty of Governance and Global Affairs.
8) Matesan, I. E. (2014). *The Dynamics of Violent Escalation and Deescalation: Explaining Change in Islamist Strategies in Egypt and Indonesia.* Doctoral dissertation, Syracuse University, Monmouth College.
9) Nadler, R. (2014). *Framing Protest: A Social Movement Analysis of the Jordanian Muslim Brotherhood and Moroccan Justice and Development Party in the 2011 Arab Uprisings.* Master Thesis, Georgetown University, faculty of the Graduate School of Arts and Sciences.
10) Salem, Y. (2015). *Transitional Islamism and political moderation: a comparative analysis of Egypt and Morocco.* Doctoral dissertation, Florida Atlantic University, Faculty of The Dorothy F. Schmidt College of Arts and Letters.
11) Szczerbiak, A. A. (1999). *The Emergence and development of political parties in Post-Communist Poland.* Doctoral dissertation, University of London, School of Slavonic and East European Studies.
12) Wormsbächer, S. (2016). *From Mobilization to Institutionalization: Urban Social Movement Organizations in New York City - Between Radical Demands and Reformism.* Master Thesis, Humboldt-Universitat Zu Berlin, Faculty of Humanities and social science, Berlin.
13) Yildirim, A. (2010). *Muslim Democratic Parties: Economic Liberalization and Islamist Moderation in the Middle East.* Doctoral Dissertation, The Ohio State University.
14) Zeeuw, J. d. (n.d.). *Political Party Development in Post-War Societies: The Institutionalization of Parties and Party Systems in El Salvador and Cambodia.*

Doctoral dissertation, University of Warwick, Department of Politics and International Studies. Retrieved 2009

IV. STUDIES AND CONFERENCE PAPERS

1) Affan, M. (2016). *The Ennahda Movement… A Secular Party?* Istanbul: Al Sharq Forum.
2) Affan, M. (2017). *Rise And Alleged Fall Of Islamism The Case of Ennahda Movement Party.* Istanbul: Al Sharq Forum analysis series.
3) Ames, B., Picard, L. A., & Carreras, M. (2010). *Morocco: Assessment Report for Political Parties and Party Systems.* University of Pittsburgh.
4) Anria, S. (2014). *Grassroots Democracy? Social Movements and Party Organization in Bolivia.* North Carolina: University of North Carolina.
5) Eleftheriou, C. (2009). The uneasy 'symbiosis'. Factionalism and Radical Politics in Synaspismos. *4th Hellenic Observatory PhD Symposium* (pp. 3-4). London : London School of Economics.
6) Hamzawy, A. (2008). *Party for Justice and Development in Morocco: Participation and its discontents.* Washington, DC: Carnegie.
7) Meddeb, H. (2019). *"Ennahda's Uneasy Exit From Political Islam.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
8) Noel, H. (2012). Towards a Networks Theory of Political Parties: A Social Networks Analysis of Internal Party Cleavages in Presidential Nominations, 1972-2008. *American Political Parties: Past, Present, and Future conference*, (pp. 2-4). Charlottesville.
9) Ounissi, S. (2016). *Ennahda from within: Islamists or "Muslim Democrats".* Washington, DC: Brookings.
10) Pevná, K. (2014). Moderation of Islamist Movements. A Comparative Analysis of Moroccan PJD and Egyptian Muslim Brotherhood. *ECPR Graduate Conference: Panel on Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal Factors and Actors* (pp. 15-17). University of Innsbruck.
11) Salem, M. B. (2018). *The Reconfiguration of Ennahdha's Recruitment Strategy in Tunisia.* New York: center of the Middle East.
12) Spiegel, A. (2015). *Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco.* Washington, DC: Brookings.
13) Yacoubian, M. (2007). *Engaging Islamists and Promoting Democracy: A Preliminary Assessment.* Washington: United States Institute of Peace.
14) Yerkes, S. (2018). *Too Strategic for the Base: How the Nidaa-Ennahdha Alliance Has Done More Harm Than Good.* New York: center of the Middle East.

V. REPORTS:

1) (2015). *The Egyptian experience of the Muslim brotherhood in power 2012–2013.* London: Bedford Row International.